دور السياسـة الزراعيـة في تحقيق الأمن الغذائي

د. يـدو محمـد
yedou_m@yahoo.fr
جامعة سعد دحلب البليدة

الملخص:

تعـاني كافـة دول العـالم علـى إختـلاف تكويناتهـا و مسـتويات تقـدمهامن مشـكلة أزمـة الغـذاء وتحقيـق الأمـن الغذائي التي أصبحت مشكلة متفاقمة ومعقدة في النتائج والاثار وتزداد خطورتها عاما بعد عام ،رغم الجهود الحثيثة التي تبذل للحد منها نظراً لما تجري في عالم اليوم من تحولات عميقة في مجالات متعددة لاسيما الاقتصادية منها، يميزها، بشكل غير مسبوق عودة الإهتمام بقضايا الفقر وعلى رأسها الأزمة الغذائية على مستوى العالم وفي الدول النامية على وجه الخصوص. وقد إتفق المجتمع الدولي على إعتبار أن الحد من مشكلة الغذاء وتحقيق الامن الغذائي هو الهدف المحوري لعملية التنمية. وقد تم تضمينه في أهداف الألفية للتنمية الصادرة عن قمة الألفية.

لكن تبقى مشكلة الإقلال من أزمة الغذاء من القضايا الإقتصادية الكلية التي تدخل في واجبات الدولة المعاصرة لذلك يجب على الدولة أن تقوم بوضع السياسة الاقتصادية الكلية المناسبة والتي تضع من مبادئها القضاء على أزمة الغذاء من خلال إستخدام السياسة الزراعية كأحسن أدوات السياسة الاقتصادية وأكثرها فعالية.

مقدمة :

تستقطب قضية تحقيق الأمن الغذائي حيزاً متزايداً من إهتمامات صانعي السياسة العامة ومتخذي القرار في معظم بلدان العالم بمختلف مستويات تقدمها، فهي مشكلة لا تقل خطورة عن بقية المشاكل التي تهدد كيان المجتمعات الدولية،ومازاد من حدة خطورتها موجة التغيرات التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة والتي طالت مختلف مجالات الحياة المعاصرة في كافة دول العالم على إختلاف تكويناتها و مستويات تقدمها وما أفرزته من تحولات عميقة أثرت على أسلوب ونسق العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية لدى سائر الأمم ، شكلت فيها مشكلة تحقيق الامن الغذائي أهم القضايا المثيرة لإهتمام العالم والمقلقة للدول الفقيرة وللمختصين في مجالات التنمية من الهيئات الإقليمية والدوليةعلى حد سواء،كونها تشكل واحدة من من أكبر التحديات التنموية التي تعاني منها مختلف دول العالم بغض النظر عن مستوى تطورها أو تخلفها الإقتصادي والإجتماعي ،فهي مشكلة مستفحلة و منتشرة بشكل واسع وبدرجات متفاوتة بين الدول ،كما أن طرق مكافحتها والحد من إنتشارها بإستخدام البرامج والآليات والسياسات تختلف بإختلاف موقع وقوة هذه الدول ، لكن تبقى مشكلة تحقيق الامن الغذائي من القضايا الاقتصادية الكلية التي تدخل في وجبات الدولة المعاصرة، لذلك يجب على الدولة أن تقوم بوضع السياسة الاقتصادية الكلية المناسبة والتي تضع من مبادئها القضاء على أزمة الغذاء وتحقيق الامن الغذائي من خلال إستخدام السياسة الزراعية كأحسن أدوات السياسة الاقتصادية وأكثرها فعالية،ولما كانت السياسة الزراعية تعد المرآة العاكسة للوضع الإقتصادي العام،ومقياساً لمدى نجاح السياسة الاقتصادية وتحديد إتجاهاتها،فإن الإهتمام بدراسة وتحليل مجالاتها يلعب دوراً أساسياً في إرساء المقومات الأساسية لمعالجة أزمة الغذاء ومواجهة مشكلات الامن الغذائي القائمة والمستقبلية،ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: **"كيف تستطيع السياسة الزراعية أن تساهم بفعالية في الحد من مشكلة الغذاء وتحقيق الامن الغذائي ؟ "**

*** أهمية البحث:**

يستمد هذا البحث أهميته في المكانة التي يحتلها موضوع الامن الغذائي في العالم ومدى دور الدولة في ذلك ،أي مدى فعالية السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسة الزراعية بصفة خاصة،هذا فضلا عن تعميق الدراسة في الاقتصاد الكلي والتنمية ،ومحاولة تقييم وتحليل السياسات الزراعية ومدى تأثير ذلك ايجابيا على الحد من ظاهرة ازمة الغذاء،فضلا عن إبراز المعالم الجديدة للسياسات الزراعية في ظل التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي.

*** أهداف البحث:**

ترمي هذه الدراسة بعد الإجابة على الإشكالية المطروحة آنفًا إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي :

. إبراز ما هية الامن الغذائي.

. محاولة تسليط الضوء على أسس وخصائص السياسة الزراعية.

-العمل على وضع استراتيجيات لتحقيق الامن الغذائي .

وللإلمام بجوانب الموضوع وبلوغا للأهداف المرسومة سلفاً لهذا الجهد العلمي ومحاولة لمناقشة وتقييم موضوع **دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي**، إرتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاث محاور رئيسية ، تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة ، حيث تمثلت هذه المحاور فيمايلي.

أولا : مفاهيم الأمن الغذائي وأبعاده الإقتصادية والإجتماعية

ثانيا : الإطار العام للسياسة الزراعية

ثالثا : رهانات السياسة الزراعية في تحقيق الامن الغذائي

أولاً : مفاهيم الأمن الغذائي وأبعاده الإقتصادية والإجتماعية

تعد أزمة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي من أبرز المشاكل الكبيرة والمزمنة التي تواجه كثيراً من الدول، المتقدمة منها والنامية لكن في هذه الأخيرة نجده أكثر حدة، فقد إنتشرت مشكلة تحقيق الأمن الغذائي بشكل كبير في الدول الإفريقية في السنوات الأخيرة، بل طالت بعض الدول الآسياوية والعربية

إن تحقيق الأمن الغذائي من المشاكل الرئيسية التي تواجه العالم، فهو مشكلة عالمية لها أبعاد مختلفة،وظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد، ذات طبيعة معقدة، مما ترتب عليه عدم وجود مفهوم موحد له،فهناك إجتهادات كثيرة، تتداخل في أكثر من نقطة، ويرجع ذلك لإختلاف الباحثين، وإختلاف مواقفهم المبدئية من الأمن الغذائي وتصوراتهم بشأنه، وإختلاف صور الامن الغذائي وأشكاله ومظاهره .

لقد كان الأمن الغذائي ومازال دوماً موضوعاً مركزياً للتنمية في النظرية وفي الممارسة، وله إرتباط وثيق بظاهرة الفقر هذه الظاهرة التي حيث كانت تشكل خطراً على الرفاه الإنساني، ولقد إتفق المجتمع الدولي على إعتبار أن الحد من مشكلة الغذاء وتحقيق الامن الغذائي هو الهدف المحوري لعملية التنمية. وقد تم تضمينه في أهداف الألفية للتنمية الصادرة عن قمة الألفية. كما أقر المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة بأن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التصدي لمشكلة مشكلة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي وأسبابها من القضايا ذات الأولوية، من أجل هذا صممت سياسات عامة وإستراتيجيات لذلك .

1- تعريف الأمن الغذائي:

لقد أثارت مسألة تحديد رؤية واضحة لمفهوم الامن الغذائي مناقشات عديدة ووجهات نظر متباينة بين إقتصاديي التنمية وصانعي السياسات العامة ، كونها تمثل ظاهرة يكتنفها العديد من التعقيدات وذات أبعاد متعددة، إقتصادية وإجتماعية وسياسية وبيئية وتاريخية،لذا فإن التعاريف التي تناولت الامن الغذائي عديدة جداً، إلا أنها إذا ما إختلفت فيما بينها، فهذا لا يعني أنها متناقضة، وإنما يكمل بعضها البعض، وفيمايلي أهم التعاريف التي تناولت المصطلح :[i]

الأمن الغذائي هو قدرة المجتمع على توفير المستوى المحتمل من الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لايستطعون الحصول عليه بدخلهم المتاح سواء كان هذا عن طريق الانتاج المحلي أو الاستيراد إعتماداً على الموارد الذاتية .

كما يعرف الأمن الغذائي على أنه حصول جميع الناس في جميع الأوقات على غذاء كاف من أجل حياة حافلة بالصّحة و النشاط، حيث يشمل هذا التعريف ثلاث مضامين :

-ضمان امدادات أكيدة ومغذية بشكل جيّد ليس على المستوى الوطني بل على مستوى كل العائلات .

-ضمان الإستقرار النسبي من سنة إلى أخرى في الإمدادات .

-ضرورة ضمان بأن كل عائلة لها الوسائل المادية و الإجتماعية و الإقتصادية من أجل تغذية سليمة .

كما عرف أيضاً على أنه توفير إحتياجات المجتمع من متطلبات الغذاء الأساسية من أجل حياة الانسان بما يضمن له حداً أدنى من هذه المتطلبات بشكلل منتظم ومستديم لجميع الأفراد في حدود دخولهم المتاحة ،ولا يعني الأمن الغذائي وجود الطعام فحسب ، بل أن الموقع الصحيح للأمن الغذائي ينطوي على مدى مقدرة الناس على شراء الطعام المتوفر في الأسواق ،أو بمعنى آخر هل يمكنهم شراء ما يكفيهم من طعام جيد لهم ولجميع أفراد أسرهم في حدود قدرتهم الشرائية .

فمن خلال إستقراء التعاريف السابقة التي حاولت تحديد مفهوم الأمن الغذائي،نستطيع أن نستشف أن الأمن الغذائي يشمل الأنشطة الكفيلة بتوفير المستلزمات الضرورية للمجتمع من الأغذية الأساسية الشاملة التي تضمن الحياة الكريمة للأفراد بشكل مستديم ومستقر ،بما يتماشى والقدرة الشرائية لهم .

2- شروط تحقيق الأمن الغذائي:يتوقف تحقيق الامن الغذائي على توفر الشروط التالية :[ii]

-انتاج اكبر قدر من المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها السكان كما ونوعا من موارده الذاتية أو موارد بلد أو بلدان مخالفة .

-انتاج أكبر عدد من المواد الغذائية وفق اسس الفائدة النسبية و الجدوى الإقتصادية التي تلبي الطلب على المواد الغذائية داخل البلد و خارجه .

-تمكين السكان من الحصول على الغذاء بالكم و النوع المناسبين من جميع الطبقات الإجتماعية والإقتصادية وفي كل الأوقات، بحيث يضمن هذا الغذاء حياة مفعمة بالنشاط و الصّحةو الحيوية المقبولة وفق المعايير العالمية .

-تحقيق أكبر نسبة من الميزان التجاري الغذائي وفق أسس تجارية مستقرة وعادلة تضمن مصلحة جميع الأطراف المعنية .

-تحقيق أكبر نسبة مئوية من الميزان التجاري العام وفق أسس تجارية مستقرة و وفق أسس تنافسية عادلة .

-توفير احتياطي مخزون من المواد الغذائية الأساسية يكفي لطلبات السكان من الغذاء أطول مدة ممكنة لاتقل عن ستة أشهر .

-توفر قوة تفاوضية ذاتية أو من خلال الإنتماء لعضوية تحالف إقليمي أو غير إقليمي يضمن تأمين الغذاء وتبادله بشروط عادلة و مناسبة إقتصادياً و سياسياً .

3-مستويات الأمن الغذائي :يتخذ الأمن الغذائي أشكالا متعددة يمكن إجمالها فيما يلي :[iii]

- الأمن الغذائي المطلق: وينصرف هذا النوع من الامن الغذائي إلى قيام الدولة الواحدة بإنتاج الغذاء الذي يغطي أو يفوق الطلب المحلي وهو ما يعرف بالأمن الغذائي الذاتي.

- الأمن الغذائي النسبي : وينصرف هذا النوع من الامن الغذائي الى قدرة الدولة على ضمان الحد الادنى من الاحتياجات الغذائية الاساسية وذلك بتوفير السلع الاساسية والمواد الغذائية محليا أو جزئياً.

كما يمكن تصنيف الأمن الغذائي من حيث انعدامه الراجع إلى عدم توافر الأغذية، أو الحصول عليها أو الثقة في توافرها الى شكلينأساسيين هما :

- انعدام الأمن الغذائي المزمن : ومعناه استمرار العجز في الحصول على غذاء كاف بسبب نقص الموارد الإنتاجية التي تمكن من انتاجه أو موارد مالية تسمح بالحصول عليه .

- انعدام الأمن الغذائي المؤقت: فهو نقص الإمدادات الغذائية وعدم قدرة الحصول على الغذاء الكافي لفترات محددة، بسبب عدم استقرار أو التقلبات في الإنتاج و أسعار الغذاء ودخول المستهلكين و تعتبر المجاعات الشكل الأسوء إنعدام الأمن الغذائي المؤقت .

4- أبعاد الأمن الغذائي: تعتبر مشكلة تحقيق الأمن الغذائي من أخطر الظواهر الإقتصادية والإجتماعية وأعقدها، وفي هذا الشأن لابد من معرفة وطرح معظم الأبعاد المرتبطة بها والتي نوجزها فيما يلي :

أ-الأبعاد السياسية للأمن الغذائي:

تتصف إقتصاديات الشعوب الفقيرة بأنها إقتصادات تابعة تفتقر إلى الإستقلال أو إثبات الذات، ولقد أوقعها لجوؤها إلى الدول المتقدمة في مشكلة معقدة على مستوى القرار السياسي والإختيار

الإقتصادي والتوجه الثقافي والبناء الإجتماعي، ويتجلى ذلك من خلال **التبعية الخارجيةالتي** يقصد بها تكيف الهياكل الإقتصادية والإجتماعية في المجتمعات التابعة وفقا لإحتياجات ومصالح الدول المتقدمة، على نحو يؤدي إلى أن تصبح عملية صنع القرار في خارج البلاد التابعة، وهذه التبعية تبدو أشد ما تكون في الميدان الإقتصادي، وتتجسد التبعية الإقتصادية في جوانب عدة، أهمها المعونات والإقتراض الخارجي. (المعونات والمساعدات الأجنبية).

ب–الأبعاد الإقتصادية للأمن الغذائي: سنحاول فيما يلي تناول الأبعاد الإقتصادية المختلفة بإختصار لمشكلة الامن الغذائي بإعتبار أن المؤشرات الإقتصادية كما يعتبرها الإقتصاديون هي التي تفيد بحدوث أزمة من عدمه، كما أن تلك المؤشرات نفسها هي التي تفيد بمدى عمق المشكلة وخطورتها، وعلى هذا نبدأ ببيان حقيقة هذه الأبعاد وهي كالتالي:

– إنخفاض الدخل والإدخار والإستثمار.

– إنخفاض مستوى الإنتاج والإنتاجية:إذ يعد تحقيق الأمن الغذائي ذو علاقة وثيقة بمشكلة تدني مستوى الإنتاجية

– تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية.

ج–الأبعاد الإجتماعية للأمن الغذائي: يعتبر الامن الغذائي مشكلة إجتماعية ويظهر البعد الإجتماعي لها جليا من خلال إستقرار حالة السكان من حيث الحالة الصحية والغذائية، وتوافر الاحتياجات الأساسية من المواد الغذائية ،ويمكن حصر أهم الأبعاد الإجتماعية لمشكلة تحقيق الأمن الغذائي من خلال ما يلي:

– تدني مستوى التغذية: تعني الدول النامية من عمق الأزمة الغذائية فبلدان إفريقية كثيرة أصبحت مستوردة كبيرة للأغذية بعد أن كانت من البلدان المصدرة لها، في ظل هذه الظروف تنتشر سوء التغذية، ويتعرض النساء والأطفال لسوء التغذية بشكل أكبر من الرجال وفي إستعراض لبعض الإحصائيات نذكر ما يلي:

* هناك 826 مليون نسمة يعانون من نقص الأغذية خلال الفترة (1996- 1998)، منهم 792 مليون نسمة في العالم النامي و35 مليون نسمة في العالم المتقدم.

* يفتقر الجياع بالبلدان الصناعية إلى 130 سعرا يوميا في المتوسط في حين يزيد العجز الغذائي اليومي في خمسة هن أشد البلدان فقرا عن ذلك بأكثر من ثلاث مرات.

* توجد معظم البلدان التي يبلغ فيها الجوع أشد حدته في إفريقيا.

* هناك 160 مليون طفل يعانون من إنخفاض خطر في الوزن بالنسبة لأعمارهم.

* أكدت الأبحاث أن 2/5 الأطفال في العالم الثالث لا يعيشون إلى سن البلوغ ومن عاشوا فهم يعانون من الضعف الجسمي والتأخر العقلي، كما يعيش 55 % من الأطفال في بيئة تتصف بسوء التغذية والإفتقار للمياه الصالحة للشرب.

– التأثير على الامن الاجتماعي للمجتمعات إذ هناك علالقة وطيدة بين تحقيق الامن الغذائي والامن الاجتماعي .

5– أسباب مشكلة الأمن الغذائي:إن مشكلة الامن الغذائي مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالمشكلة الغذائية التي تعود أسبابها الى مايلي :

–الزيادة المعتبرة في الطلب على الغذاء .

–عدد السكان ومعدل النموالسكاني الذي عرف إرتفاعا مذهلا.

–عجز السياسات الاقتصادية في معالجة أزمة الاغذاء .

– إرتفاع متوسط الدخل الفردي .

– تأثير العلاقات السعرية .

– عدم كفاية عرض الغذاء .

ثانيا : الإطار العام للسياسة الزراعية

1– مفهوم السياسة الزراعية

يشكل مفهوم السياسة الزراعية أحد أبرز المفاهيم المستخدمة في أدبيات علم الاقتصاد التي واجهت صعوبة في تحديد مفهوم شامل جامع مانع محيط بأبعادها وحضي بإهتمام العديد من المفكرين والمنظرين الاقتصاديين وفيمايلي أهم التعاريف المتعلقة بالسياسة الزراعية :[iv]

تتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الاجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة والي تساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق اهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية هذه الاهداف غالبا ما ترمي الى تشجيع زيادة الانتاج لتحقيق الامن الغذائي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وانتاجه وهذه الاهداف تتطلب من الدولة مساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات كما تتطلب من الدولة ايضا الموازنة بين مجموعة الاهداف المختلفة .

كما تعرف السياسة الزراعية على أنها الاجراءات العملية التي تقوم بها الدولة ،والتي تتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الاصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة عن طرق زيادة إنتاجهم وتحسين نوعيته وضمان إستمراره .

كما يقصد بالسياسة الزراعية مجموعة التدابير والاجراءات التي تتبناها الحكومة لحماية القطاع الزراعي من الواردات ،ورفع مداخيل المزارعين .

يقصد بالسياسة الزراعية مجموعة من القرارات المترابطة المتخذة من طرف السلطات العمومية الهادفة باستخدام مختلف الوسائل إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الغذائية لبلد ما سواء على الأجل القصير أو الأجل الطويل.

2- أهداف مضمون السياسة الزراعية :

أ- أهداف السياسة الزراعية

ترمي السياسة الزراعية إلى تحقيق أهداف عديدة ومتنوعة تمس مختلف الجوانب وهذا تبعاً لإختلاف مستويات التقدم والتطور وطبيعة النظم الاقتصادية والاجتماعية للدول المنتهجة لهذه السياسة والغايات التي تسعى لتحقيقها وفي هذا الاطار يرى الكثير من الاقتصاديين ان هناك اهداف اقتصادية كلية مشتركة بين كثير من السياسات يمكن ايجازها فيما يلي :

-وضع خطط وبرامج التنمية الزراعية .

- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تفعيل السياسة الزراعية .

- تفعيل سياسات البحث والإرشاد الزراعي في تحقيق أهدافها.

-تشجيع زيادة الانتاج لتحقيق الامن الغذائي .

- الموازنة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه.

ب- مضمون السياسة الزراعية : تتضمن السياسة الزراعية ما يلي :

*تحديد الاهداف التي تسعى السلطات الى تحقيقها.

* وضع تدرج بين الأهداف .

*تحليل الارتباطات بين الأهداف من خلال وضع نموذج اقتصادي يحدد ويوضح العلاقات .

*اختيار الوسائل الكفيلة بضمان تحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف .

3- متطلبات السياسة الزراعية

حتى تكون السياسة الزراعية مثلى تساهم في تحسين الاقتصاد الوطني ورفع المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية العامة وتحيق الامن الغذائي إلا إذا توفرت المتطلبات التالية :

-أن تكون السياسة الزراعية صادرة عن هيئة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطني رائدها الصالح العام ،وأن تكون لها منهاج عملي تشرف على تطبيقه .

- تحتاج السياسة الزراعية إلى وسائل لتحقيق الاهادف التي توضع بأقل تكلفة وجهد .

-يجب أن تكون للسياسة الزراعية أهداف وغايات معينة تسعى إلى تحقيقها .

- عند إختيار الوسائل والاجراءات المطلوبة لتحقيق الاهداف يجب أن تأخذ بعين الإعتبار الظروف المحلية التي تعترض سبل المنهاج العملي .

4- أدوات السياسة الزراعية

تكتسي السياسة الزراعية أهمية بالغة كونا تلعب دورا محوريا في إرساء المقومات الأساسية لتحقيق الامن الغذائي بإعتبارها تمثل أحد أهم مجالات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة في سبيل التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي .ولما كانت السياسة الزراعية تعد المرآة العاكسة للتنمية الزراعية ومقياساً لمدى نجاح السياسة الاقتصادية وتحديد إتجاهاتها فان الاهتمام بدراسة وتحليل مجالاتها وأدواتها يلعب دوراً أساسياً في إرساء المقومات الأساسية لمعالجة مشكلة تحقيق الأمن الغذائي ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية من خلال التنسيق الشامل بين أدواتها المختلفة المتمثلة أهمها فيما يلي :

أ-سياسات توفير الغذاء : و التي تتجه بإجراءاتها و قراراتها إلى تطور مؤشرات المكونات الغذائية للافراد ونسبة الاكتفاء الذاتي منها .

ب- **سياسات التمويل والاستمار** : حيث يقصد بسياسات التمويل والاستثمار الزراعي الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال وإستعماله في القطاع الزراعي ،أي أنه يبحث في الطرق أو الوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وهي أفضل الطرق لاستعمال رأس المال في الانتاج والتسويق الزراعي .

ج- **سياسات التسعير**: ويقصد بها مجموعة القواعد والاساليب والادوات والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال الاسعار والسياسة السعرية لما تكتسيه من أهمية بالغة في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الانتاج وتوزيع الانتاج بين المستهلكين

د- سياسات الاصلاح الزراعي:وهو يشمل كافة التشريعات والسياسات والاجراءات التي تقوم بها الحكومة لمعالجة عيوب كيان الاقتصاد الريفي ،وهذه الاجراءات تتضمن إيجاد السبل الممكنة لتحويل ملكية الارض لمن يستثمرها وتسوية حقوق التصرف وتنظيم إستئجارها وتسوية العلاقات بين المالك والفلاح ،ووضع قواعد الضمان الاجتماعي ،ونشر مؤسسات التسليف والارشاد والتسويق وتوسيع أعمال الجمعيات التعاونية الزراعية لاستثمار التربة بأفضل الوسائل والمحافظة على خصوبتها وتنظيم إستثمارها وتحسين وسائل الري والبزل ونشر الصناعات الريفية التي تعتمد على المحاصيل الزراعية .

ثالثا : رهانات السياسة الزراعية في تحقيق الامن الغذائي:

1-تحديات السياسة الزراعية في تحقيق الامن الغذائي:

إن نجاح السياسة الزراعية وتحقيقها لأهدافها باعتبارها منظومة فاعلة ومرنة تجاه متغيرات البيئة المحيطة بها بمختلف مجالاتها عبر الأهداف والبرامج التي تعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطتها المنعكسة في الاستجابة لمشكلات الامن الغذائي والقضايا القائمة والمستقبلية مرتبط بمدى التقليل من التحديات التي تعترضها في بلوغ أهدافها، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:[v]

-ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسة الزراعية .

-سوء إدارة القطاع الزراعي .

- إعطاء الاولوية للاهداف السياسية

- عدم كفاية الاختصاصيين .

-فشل سياسات البحث والارشاد الزراعي في تحقيق أهدافها .

- ضآلة الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي .

- غياب العقلانية في إستصلاح الاراضي .

- ندرة الموارد المائية المتجددة .

-ضعف الانتاج الحيواني .

- عدم ملاءمة السياسات السعرية .

-ضعف الصناعات الزراعية الغذائية .

-فشل مؤسسات التسويق الزراعي في تحقيق أهدافها .

2- شروط فعالية السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي:

يتطلب نجاح السياسة الزراعية توفير مجموعة من العوامل التي تعمل على تنظيمها وتحديد الإطار العام للمقومات الضرورية التي من شأنها إزالة التحديات التي تحول دون فعالية السياسة الزراعية ،ولعل أهم عوامل نجاح السياسة الزراعية مايلي:

-تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول .

-تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا .

-تشجيع التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي .

- تعميق وتطوير علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجي .

-الادارة المحكمة لعملية التنمية الزراعية على المستويين القومي والقطري من خلال تفعيل عملية التخطيط وفعالية التنفيذ وتعزيز العمل الجماعي .

-وضع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الزراعية على المستوى القومي .

-وضع وتطوير خارطة موحدة للاراضي الزراعية على المستوى القومي وتصنيفها وتتبع خصائصها
-إقامة شبكات متطورة لرضد المياه السطحية والجوفية وتعزيز وتوفير المعلومات عنها زمانياً ومكانياً
-وضع وتنفيذ مشروعات لاقامة وتقوية واسكمال البنى التحتية الاساسية اللازمة للتنمية الزراعية .

الخاتمة :

لا شك أن مشكلة الامن الغذائي من أخطر المشكلات التي تعاني منها الدول المتقدمة والنامية عل حد سواء والتي تتطلب إرادة سياسية ومجتمعية قوية لاتخاذ الاجراءات الضرورية لمواجهة هذا الخطر ، الذي أصبح يهدد الامن القومي من منظور إقتصادي ،وهنا نؤكد بعض التوصيات لوضعها بعين الاعتبار لدى المعنيين بالمشكلة لتفعيل إجراءات المواجهة والعمل على الحد من تفاقمها وصولا الى إستراتيجية فعالة وواضحة للحد من الاثار والاخطار المختلفة الناتجة عنها :

•وضع سياسة وطنية للزراعة وتنشيطها من خلال تشجيع القطاع الخاص كذلك على الاستثمار في هذا المجال.

• يجب الإهتمام بالمناخ التشريعي الذي يتلاءم والبرامج والخطط الزراعية المنتهجة .

• ضرورة الإرتقاء بالعنصر البشري من خلال العمل على تكوين فريق عمل متخصص يبرز فيه إختصاصي الزراعة .

•إعطاء الأولوية لقطاع العلوم وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات في إعداد وصياغة برامج وخطط التنمية الزراعية .

•الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال التنمية الزراعية والإحتكاك بمراكز البحوث والجامعات والإستفادة من التقارير والرسائل الجامعية المنجزة .

المراجع :

[i] -للاطلاع أنظر :

- محمد زيدان ،إشكالية الأمن الغذائي في إفريقيا والدول العربية ومتطلبات الحد منها ،الملتقى الدولي حول التنمية الريفية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة العولمة ،جامعة الجزائر ،2008.

-السيد محمد السيرتي ،الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية ،2000.

-مباركة نعامة ، دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية :دراسة حالة الوطن العربي ،مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة ، 2011.

Programme Alimentaire Mondiale PAM: L'Aide Alimentaire - Rome,1993.

[ii] – صبحي القاسم : الأمن الغذائي العربي حاضره و مستقبله، مؤسسة عبد الحميد شومان ،ط01، 1993.

– منظمة الأغذية و الزراعة ، حالة الأغذية و الزراعة 96 ،الوثائق الفنية الأساسية روما ،1997 .

[iii] --مباركة نعامة ،مرجع سبق ذكره.

-F.A.O : La sécurité alimentaire des villes africaines, Rome1997

[iv] – لمزيد من التفاصيل أنظر –خليل حسين ، السياسات العامة في الدول النامية ،دار المنهل اللبناني ،بيروت ،ط01 ،2007.

-عبد الوهاب مطر الدهراوي ،أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي ،مطبعة الغائي بغداد ،1969.

[v] –-خليل حسين ، مرجع سبق ذكره .

– محمد علي الفرا ،مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي ،عالم المعرفة ،سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ،الكويت .

– محمد السيد عبد السلام ،التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي ،عالم المعرفة ،سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ،الكويت.